

Distr.: General
27 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٦٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:

التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد العاشر المتعلق بالتنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

بعد اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، اتخذت البلدان الأفريقية، بدعم من المجتمع الدولي، إجراءات سياسية لتنفيذ الأولويات القطاعية للشراكة الجديدة وتعزيز فرصها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويفيد هذا التقرير، الذي صدر به تكليف من الجمعية العامة في قرارها ٢٨٦/٦٦، بإحراز تقدم على صعيد تنفيذ الشراكة الجديدة على الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي واستمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ولقد تولد عن إنشاء وكالة التخطيط والتنسيق المعنية بالشراكة الجديدة، وإدماجها في هيكل الاتحاد الأفريقي وعملياته، زخم جديد في تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية المحددة في إطار الشراكة الجديدة. وأتاحت هذه الدينامية الجديدة تحقيق تقدم جيد، على غرار ما حصل في تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا ومبادرات الهياكل الأساسية المتعددة الأقطار.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ولكن، في سياق الانتعاش العالمي المتقلب والبطيء، يظل التحدي الرئيسي بالنسبة للبلدان الأفريقية هو تعزيز مكاسبها، والتأكد بذلك من ألا يؤدي الوضع الاقتصادي المضطرب حاليا إلى عكس مسار التقدم المحرز. وتحقيقا لهذه الغاية، ووفقا لما دعت إليه الوثائق الختامية للعديد من المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، والاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي عقدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، ينبغي للشركاء في التنمية الوفاء بالالتزامات القائمة، وذلك لزيادة حجم المساعدة الإنمائية وفعاليتها. ولما كانت التجارة الحرة والعادلة محركا للنمو الذي يمكن أن يوسع الأسواق ويخلق فرص العمل، فينبغي للشركاء في التنمية أن يجتهدوا، بعد كل هذا الانتظار، جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بجوانبها المتعلقة بالتنمية. وينبغي أيضا للبلدان الأفريقية، من جانبها، حشد المزيد من الموارد من داخل القارة وتعزيز التكامل الإقليمي لخلق أسواق أكبر وتطوير اقتصادات أقوى بمشاركة القطاع الخاص. وينبغي لها أيضا تخصيص مزيد من الموارد لأولويات الشراكة الجديدة، وإجراء الإصلاحات المناسبة لمواصلة تشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الشراكة الجديدة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومع بدء العقد الثاني من الشراكة الجديدة، ينبغي للبلدان الأفريقية والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، تعزيز شراكتهما من أجل التنمية على أساس من المسؤولية والمساءلة المتبادلتين. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في منح الأولوية لاحتياجات التنمية الخاصة لأفريقيا. ويجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أفريقيا في خطة عمل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أنشطة متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٨٦/٦٦ المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، أن يقدم إليها في دورتها السابعة والستين تقريراً شاملاً عن تنفيذ القرار المذكور. ويأتي هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.
- ٢ - ويركز التقرير على التدابير السياساتية التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية في تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعلى استجابة المجتمع الدولي والدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة خلال السنة الماضية. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على الأنشطة التي يضطلع بها القطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم الشراكة الجديدة. وقد استفيد في التقرير من المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق المعنية بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

- ٣ - تمثل الشراكة الجديدة رؤياً جماعية وإطاراً استراتيجياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا. وهدفها الرئيسي هو تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومنصف وذو قاعدة واسعة. يمكن أفريقيا من خفض مستوى الفقر فيها، والاندماج على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي. ويتطلب تحويل هذه الرؤيا إلى إجراءات تنفيذ الأولويات القطاعية الرئيسية للشراكة الجديدة على نحو يتطور بمواكبة الحقائق الاقتصادية والسياسية العالمية المستجدة. وتوفر الشراكة الجديدة فرصاً نادرة للبلدان الأفريقية للتحكم الكامل ببرامجها الإنمائية، والعمل معاً في إطار أوثق، والتعاون بفعالية أكبر مع المجتمع الدولي. ويتوقع من كل بلد، في إطار الشراكة الجديدة، أن يصمم مخططه الوطني الذاتي بما يتوافق مع أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأن يتحمل مسؤولية تنفيذ برامج الشراكة الجديدة على الصعيد الوطني. وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي تقديم الدعم الحاسم لتنفيذ برامج ومشاريع الشراكة الجديدة على الصعيد الإقليمي. وينسق مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أنشطة الدعوة العالمية للشراكة الجديدة ويشجع على زيادة دعم المجتمع الدولي لهذا البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تعدّ المؤسسات الأساسية للتكامل الاقتصادي لأفريقيا، بدور رائد في تنفيذ المشاريع على الصعيد دون الإقليمي.

ألف - الهياكل الأساسية

٤ - واصلت البلدان الأفريقية تعزيز تنمية الهياكل الأساسية طوال العام الماضي، حيث تركزت الأنشطة على الهياكل الأساسية للنقل والطاقة والمياه. وأدى إنشاء الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة ودمجها في هيكل الاتحاد الأفريقي وعملياته إلى تعزيز تماسك وتنسيق جهود التنمية. وواصلت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة تقديم الدعم لتنفيذ مشروع مشترك ذي أولوية يتعلق بالهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويستند المشروع إلى نموذج برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، الذي يظل إطار تطوير الهياكل الرئيسية على الصعيدين الإقليمي والقاري في أفريقيا.

٥ - وفي مجال التكامل الإقليمي والهياكل الأساسية الإقليمية، يسرت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة تنفيذ سبعة مشاريع إقليمية ضمن إطار المبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية، التي تنفذ بصورة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، والتي أقرتها الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي. وأحرز تقدم في أداء العمل التقني اللازم، بما في ذلك دراسات الحدود وتقييم الأثر البيئي، وتأمين التمويل اللازم لتنفيذ بعض المشاريع. وساهمت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة في وضع إطار لتنفيذ هذه المبادرة ورصدها، وإعداد تقارير مرحلية تتعلق بمشاريعها.

٦ - وبعد تحديد الطاقة الأحيائية بوصفها أحد المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، أعدت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة مفهومين للمشاريع للاسترشاد بهما في تطوير برنامجها المتعلق بالوقود الأحيائي، الذي سينفذ بالتشاور مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. ويركز المفهوم الأول على قضايا الطاقة الأحيائية على مستوى صغار المالكين، والثاني على سياسات الوقود الأحيائي. وأنجزت وثيقة البرنامج الخاصة بالمفهوم الأول بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة. وتبذل الجهود حالياً لجمع الأموال اللازمة لتنفيذ البرنامج. وتعمل البلدان الأفريقية أيضاً على كفالة حلول الطاقة المستدامة في إطار مبادرة الأمين العام العالمية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، التي تهدف إلى ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة وفقاً للمعايير العصرية، ومضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة الطاقة، ومضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة على الصعيد العالمي.

٧ - وللتخفيف من نقص الطاقة في أفريقيا، تعمل الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة على وضع برنامج يهدف إلى تطوير الطاقة النظيفة، وذلك باستخدام الطاقة الشمسية المتوفرة بغزارة في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، يسرت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة بناء قدرات الجهات المعنية بالطاقة في أفريقيا، في المجالين الحيويين المتمثلين في الطاقة الكهربائية والطاقة

المتجددة. ووُضعت أيضا ترتيبات مع وكالة الطاقة الدولية من أجل فتح برنامجها المتعلق بتنمية القدرات في مجال الطاقة أمام الجهات الأفريقية المعنية بالطاقة.

٨ - وفي قطاع المياه والصرف الصحي، ركزت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة جهودها على بناء القدرات وتعزيزها في مجال إعداد البرامج وتنفيذها بالاستفادة الكاملة من الشراكات. فعلى سبيل المثال، وافقت منظمة المعونة المائية على أن تقدم للوكالة خبراء استشاريين معينين لفترات قصيرة لدعم إعداد وتنفيذ برامجها. واتفقت الهيئتان أيضا على العمل معا لتنفيذ مشاريع وبرامج تتعلق بالمياه والصرف الصحي على الصعيدين الإقليمي والقاري.

٩ - ونظرا للكميات الكبيرة من اليورانيوم الموجود في جوف أفريقيا، تعمل الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة على تعزيز تطوير الطاقة النووية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكانت الجهود قد ركزت في السابق على الجمع بين الجهات المعنية بالطاقة النووية للعمل من أجل تطوير برنامج يوضع على الصعيد الوطني لاستخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء. ولكن الفكرة هي الآن قيد الاستعراض، بعد الزلزال والتسونامي اللذين ضربا اليابان والانفجار اللاحق الذي وقع في محطة فوكوشيما النووية في آذار/مارس ٢٠١١.

باء - الزراعة والأمن الغذائي

١٠ - تواصل بذل الجهود لتعزيز تنمية الزراعة في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا.

١١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، بلغ عدد البلدان التي هيأت خططها الوطنية للاستثمارات الزراعية ٢١ بلدا من أصل ٣٠ بلدا موقعا على الاتفاقات المتعلقة بالبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، ومن بينها ١٨ بلدا أجرى استعراضا تقنيا لخطته ونظم اجتماعات لحشد التمويل اللازم لتنفيذها. وواصلت أيضا البلدان الأفريقية تحقيق تقدم نحو بلوغ الهدف المتمثل في تخصيص ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية للزراعة، على النحو المذكور في إعلان مابوتو المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي، ومنها ٦ بلدان حققت الهدف، و ١٠ بلدان استثمرت ما بين ٥ و ١٠ في المائة من الميزانية. وعلاوة على ذلك، سجل ١٠ بلدان معدل نمو سنوي في قطاع الزراعة بنسبة لا تقل عن ٦ في المائة في النصف الثاني من عام ٢٠١١. وتجدر الإشارة إلى العدد المتزايد من البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تعمل على إدراج البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا في برامجها المتعلقة بتنمية الزراعة. ولقد وقّعت موزامبيق وسيشيل على اتفاقيهما المتعلقين بالبرنامج الشامل، بينما عقدت جنوب أفريقيا مشاورات مع الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي بغية وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقها.

١٢ - وتعزز الشراكة من أجل مصائد الأسماك في أفريقيا الدعم التقني الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في سعيها إلى تنفيذ إصلاحات رشيدة في إدارة مصائد الأسماك والتجارة فيها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أنجزت الشراكة عملية تحولها من برنامج ينفذ ضمن الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة، وستُدار الآن بوصفها كيانا مخصصا لأغراض خاصة، يستخدم رصيدا مشتركا من الأموال ضمن هيكل الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة. وأنشأت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة برنامجا لمدة خمس سنوات (٢٠١١-٢٠١٥). بميزانية إجمالية قدرها ١٢,٩ مليون دولار وذلك عن طريق الكيان المخصص لأغراض خاصة.

١٣ - وفي إطار الشراكة، قدمت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة مساعدة تقنية إلى أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتعزيز قدرتها على تنسيق الإصلاحات في مجال مصائد الأسماك في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تحقيق كامل إمكانات قطاع مصائد الأسماك في التنمية الاقتصادية. ووقّعت أيضا الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة مذكرة تفاهم مع وزارة الزراعة الصينية لتعزيز التعاون فيما يتعلق بالزراعة وصيد الأسماك.

١٤ - وللتعامل مع تأثير تغير المناخ على الزراعة، وضعت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة إطارا للتكيف والتخفيف أقره الاتحاد الأفريقي. وأُبرم أيضا اتفاق منحة بمبلغ ١,٥ مليون دولار من صندوق تمويل مبادرة "أرض أفريقيا". وتتلقى البلدان الأفريقية، عن طريق هذا الإطار، الدعم لتصميم وتنفيذ برامج تكيف باستخدام الزراعة المتوافقة مع المناخ. فعلى سبيل المثال، وضعت توغو والنيجر الصيغة النهائية لأطرها المتعلقة بالاستثمار الاستراتيجي، بينما نسقت بلدان أخرى، بما فيها إثيوبيا وتوغو وغانا وليسوتو، مبادراتها الإنمائية عن طريق سياسات وتوجيهات استراتيجية تتعلق بالإدارة المستدامة للأراضي.

١٥ - وتجدر ملاحظة مثال آخر على التقدم المحرز، وهو النجاح في حشد موارد القطاع الخاص لتنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا عن طريق "تجمع شركات الأعمال الزراعية والصناعة الزراعية في البلدان الأفريقية". وسيتم التشديد على دعم تنفيذ سلاسل الأنشطة الزراعية المضيفة للقيمة في أفريقيا.

جيم - الصحة

١٦ - واصلت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة تنفيذ مبادرات رئيسية تهدف إلى تحقيق أهداف الشراكة الجديدة في مجال الصحة، بما في ذلك تحسين نظام الرعاية الصحية في أفريقيا، وضمان فرص أفضل للحصول على الأدوية المأمونة بأسعار زهيدة لجميع الأفريقيين. وتتوافق

هذه الأهداف مع الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الأهداف المتعلقة بالحد من وفيات الأطفال (الهدف ٤)، والحد من الوفيات النفاسية (الهدف ٥)، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض (الهدف ٦). واعترافاً بالتقدم المحدود الذي تم إحرازه، ركزت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة جهودها خلال الفترة قيد الاستعراض على تعزيز التقدم نحو تحقيق الأهداف.

١٧ - وتظل المبادرة الأفريقية لتنسيق الأنظمة الدوائية الإطار السياساتي الرئيسي الموجه لأنشطة التدخل في القطاع الصحي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أُطلق بنجاح، في جمهورية تنزانيا المتحدة، مشروع لتنسيق الأنظمة الدوائية لفائدة جماعة شرق أفريقيا، بالإضافة إلى توفير التدريب للموظفين المعنيين بصحة المجتمعات المحلية. وأنشئت أيضاً لجنة استشارية. وحشدت أيضاً الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة موارد مالية وتقنية لتنفيذ المبادرة. وأنشئ صندوق استثماري بمبلغ ١٢,٥ مليون دولار برأسمال ابتدائي قدمته مؤسسة بيل وميلندا غيتس، وسيدير الصندوق البنك الدولي الذي انضم إلى المبادرة بصفة شريك.

١٨ - وشُرع في تنفيذ برنامج آخر بعنوان "البحوث في مجال الصحة في أفريقيا" لمساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز قدرتها على صياغة السياسات. وسُجل إحراز تقدم في استخدام البرنامج لتحقيق المساواة في مجال الصحة، والحد من الفقر، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.

١٩ - وثمة تطور آخر جدير بالملاحظة يتمثل في إطلاق مشروع أبحاث التقييم الصحي، الذي يهدف إلى وضع واختبار منهجيات لرصد وتقييم أنشطة التدخل ذات الصلة بالصحة في البلدان النامية. وعملت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة على وضع المنهجية والأدوات التي ستستخدم لإجراء دراسات الحالات الفردية. ومن المعوقات الرئيسية التي تواجه هذا المشروع غياب موظفين معينين خصيصاً له.

دال - التعليم والتدريب

٢٠ - جرى خلال الفترة قيد الاستعراض تنفيذ أعمال في قطاع التعليم والتدريب لتعزيز تنمية الموارد البشرية للممرضات والقابلات في أفريقيا، وذلك من خلال المفاوضات مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، من أجل إيفاد الممرضات والقابلات اللواتي أنهين دراستهن حديثاً إلى المجتمعات الريفية باستخدام العيادات المتنقلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة منحت الأولوية للتعليم الحراجي، وسعت إلى الحصول على تمويل من حكومة السويد لعقد حلقة عمل لوضع الصيغة النهائية من برنامج للدراسات العليا في مجال التعليم الحراجي.

٢١ - وتنفذ عدة دول أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما في ذلك تشاد وغابون والكونغو، برنامجا لرفع مستوى تعليم وتأهيل المرضات والقابلات، بتوفير برامج دراسية للبيكالوريوس والماجستير. وقدمت حكومة الصين منحة قدرها ١,٥ مليون دولار لدعم البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، تم توقيع اتفاقات مع جامعات تقدم بالفعل برامج تدريبية للتمريض والقبالة للاستفادة منها في إرشاد جامعات وسط أفريقيا المستضيفة للبرنامج.

٢٢ - وتواصل العمل على متابعة مشروع إنشاء مركز إقليمي لتعليم الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا عن طريق بذل الجهود لإشراك حكومي جنوب أفريقيا وغابون في دعم فتح المركز في غابون.

٢٣ - ونظرا لارتفاع معدل البطالة في أوساط الشباب، تكشف البلدان الأفريقية الجهود لتطوير المهارات من خلال التعليم الحرفي، والتعليم والتدريب في المجالين المهني والتقني. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية ومصرف التنمية الأفريقي، على دعم البلدان الأفريقية لزيادة كفاءة وفعالية برامج التوظيف القائمة المخصصة للشباب.

٢٤ - وثمة برنامج آخر له تأثير مباشر على التعليم، وهو برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، الذي يشجع على المواظبة على الدراسة من خلال تقديم الطعام المغذي للتلاميذ، ويجري تنفيذه في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وتنفذ غانا وكوت ديفوار وكينيا ومالي ونيجيريا برامج وطنية للتغذية المدرسية المستمدة من الإنتاج الزراعي المحلي. وطلبت بلدان أخرى تقديم المساعدة التقنية في تصميم وإدارة مثل هذه البرامج. ولقد أجريت دراسة حالة إفرادية في بوتسوانا لتقييم تكاليف ومنافع البرنامج، وبالتالي إرشاد عمليات وضع السياسات وصنع القرار على الصعيد الوطني.

هاء - البيئة والسياحة

٢٥ - أحرز تقدم في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمبادرة البيئية الجارية في إطار الشراكة الجديدة، وذلك بعد سبع سنوات من اعتمادها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، زادت البلدان الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية جهودها لتنفيذ البرامج الرائدة الرئيسية لخطة العمل، مثل مبادرة الجدار الأخضر لمنطقة الصحراء الكبرى، والشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو، وبرنامج المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا. وتمثل أحد الإنجازات الجديرة بالذكر في التنفيذ المعزز لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها.

٢٦ - وشرعت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، في عملية لاستعراض تنفيذ خطط العمل البيئية بهدف التأكد من أنها تعبر بصورة مناسبة عن القضايا الناشئة وتستخلص العبر من الدروس المستفادة من عملية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٢٧ - وتواصلت الجهود لدعم المرأة والفئات الضعيفة الأخرى من أجل التكيف مع ما ينتج عن تغير المناخ من آثار في الزراعة، بوسائل منها، في المقام الأول، تعزيز ومواءمة البيئات المؤسسية والسياساتية، وبناء القدرات المحلية من خلال التدريب، وتبادل التعلم وتحسين فرص الحصول على المعلومات والمعارف والتقنيات.

٢٨ - واعتمدت لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتوجيه العاملة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا برنامجا لإدارة الموارد الطبيعية بوصفه برنامجا رياديا ينفذ في إطار الشراكة الجديدة، وذلك في الجلسة الرابعة والعشرين للجنة، التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في أديس أبابا. ويركز البرنامج على كفالة أن تستطيع الشعوب الأفريقية حني ثمار موارد أفريقيا الطبيعية الهائلة. وتهدف مبادرات أخرى في إطار هذا البرنامج إلى تعزيز الحوكمة في مجال إدارة الموارد الطبيعية. وتبذل جهود لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ هذا البرنامج ومشاريعه.

٢٩ - وتعمل الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة على تيسير تنفيذ مشروع علم المياه في غرب أفريقيا، الذي يهدف إلى دراسة سبل الحصول على المعلومات والتكنولوجيا لتحسين إدارة موارد المياه، ويشمل ذلك آليات لتبادل المعلومات بين المنظمات والبلدان عن الخبرات المتعلقة بتكنولوجيا المياه وإدارتها. ويشجع المشروع التكنولوجيات الملائمة التي تدعم التنمية المستدامة، ويوفر أيضا التعليم والتدريب للجُمهور.

٣٠ - وفي إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ركز المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة على تحديد موقف تفاوضي أفريقي مشترك بخصوص نظام دولي شامل حول تغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٢، وعلى إعداد إطار شامل للبرامج الأفريقية المتعلقة بتغير المناخ. ولقد استُرشد بذلك العمل في الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ التي تضطلع بها الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة.

٣١ - والسياحة حافز مهم للتنمية، لما لها من آثار إيجابية غير مباشرة على القطاعات الأخرى للاقتصاد. ويهدف التخفيف من آثار بطء الانتعاش الاقتصادي العالمي على السياحة، وجعل أفريقيا وجهة جذابة، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي والوكالة المعنية بالشراكة الجديدة تعملان بنشاط، بالاشتراك مع المنظمات الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية، من أجل الترويج لبرنامج

شامل للتكامل الإقليمي في قطاع السياحة. وأعدت عدة بلدان أفريقية خططاً رئيسية للسياحة بمساعدة من منظمة السياحة العالمية وغيرها من الجهات الشريكة في التنمية.

واو - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٢ - في أعقاب القرار الذي اتخذ في الدورة الثالثة والعشرين للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتوجيه، المنشأة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي عُقدت في تموز/يوليه ٢٠١٠ في أوغندا، أصبح برنامج "أفريقيا الإلكترونية" الذي تنفذه الشراكة الجديدة الإطار الرئيسي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذي الأولوية. ويتمثل هدفه الرئيسي في التأكد من وصل كل بلد أفريقي بالبلدان المجاورة له بواسطة روابط من الألياف الضوئية العريضة النطاق، ومن وصل أفريقيا بدورها ببقية العالم بواسطة كابلات بحرية عريضة النطاق.

٣٣ - ويواصل برنامج أفريقيا الإلكترونية، المكلف بوضع السياسات والاستراتيجيات والمشاريع على صعيد القارة من أجل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء أفريقيا، إحراز تقدم في تنفيذ مبادرتيه الرئيسيتين المنفذتين في إطار الشراكة الجديدة وهما: شبكة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بواسطة الكابلات العريضة النطاق في أفريقيا، ومبادرة المدارس الإلكترونية.

٣٤ - وفيما يتعلق بروابط الاتصال الأرضية، سيجري برنامج أفريقيا الإلكترونية، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، دراستين عن الاتصال العريض النطاق تغطيان وسط أفريقيا وغرب أفريقيا، ويُتوقع إنجازهما في الربع الأول من عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن تؤدي الدراستان إلى إعداد مشروعين استثماريين كاملين مقبولين مصرفياً يشملان تصاميم الشبكة وخطط الأعمال لتنفيذ شبكات إقليمية عابرة للحدود. ومن المتوقع أن يؤدي توفر خطط الأعمال إلى الإسراع في حشد تمويل الصناديق الاستثمارية للمشاريع المنفذة في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وستيسر الدراستان أيضاً وضع قاعدة بيانات لنظم المعلومات الجغرافية وخريطة تفاعلية للاتصالات الإقليمية العريضة النطاق.

٣٥ - ولتحسين البيئة المؤاتية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتعاون الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة مع لجنة الاتحاد الأفريقي على وضع اتفاقية للاتحاد الأفريقي تتعلق بإنشاء إطار قانوني موثوق لأمن الفضاء الإلكتروني في أفريقيا، وتُصمم على غرار الاتفاقية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، استعرضت الجهات المعنية التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية مشروع الاتفاقية. وهذا المشروع جاهز الآن لعرضه

على مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ومن ثم على مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية العشرين، التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٣٦ - وتواصل أيضا إحراز تقدم في تنفيذ كبل أوهورونت البحري وشبكة أوموجانت الأرضية العابرة للحدود. وبالنسبة للمشروع الأول، تحقق إنجاز ملحوظ بوضع الصيغة النهائية لاتفاق التشييد والصيانة، وعقد توريد كبل أوهورونت الذي يصل بين الساحل الأفريقي وأوروبا. وسيتم هذا الجزء من كبل أوهورونت من فرنسا إلى جنوب أفريقيا وسيربط جميع البلدان التي تقع على الساحل الغربي لأفريقيا.

٣٧ - وعقب مشاركة ٨٠ مدرسة في ١٦ بلدا أفريقيا في مبادرة المدارس الإلكترونية المنفذة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تعمل الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة على إعداد دراسة رصد وتقييم لمرحلة العرض، وذلك بهدف تقييم الآثار المترتبة على دعم التعليم الإلكتروني باستخدام الأموال المخصصة لبرنامج حصول الجميع على التعليم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت أيضا الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة مشروعا للتعليم الإلكتروني في أوغندا. ومن التوصيات التي خلص إليها الاستعراض توصية مفادها أنه ينبغي إنشاء وكالات أو آليات وطنية معنية بالتنفيذ تضم جميع الجهات المعنية من أجل تنسيق التعليم الإلكتروني في فرادى البلدان.

زاي - العلوم والتكنولوجيا

٣٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة الترويج للابتكار، وتشجيع الشراكات، وتيسير تبادل المعرفة، وتحسين حجم ونوعية البحث والتطوير في جميع أنحاء أفريقيا مع التنفيذ المتواصل لخطة العمل الموحدة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.

٣٩ - وبعد الشروع رسميا في أيار/مايو ٢٠١١ في المرحلة الثانية من المبادرة الأفريقية للعلم والتكنولوجيا ومؤشرات الابتكار، ارتفع عدد البلدان الأفريقية المستفيدة من تنمية القدرات في مجال إجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالبحوث والتطوير والابتكار من ١٩ بلداً إلى ٢٨ بلداً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عقدت حلقة عمل بالتعاون مع حكومة الكاميرون، وانتهت بإعداد مجموعة موحدة من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالبحوث والتطوير والابتكار، لتستخدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في قطاعات الأعمال التجارية، والحكومة، والتعليم العالي، والمنظمات غير الربحية. وأنشأت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة لجنة استشارية لتوجيه المبادرة، وتضم خبراء من أفريقيا والمنظمات الدولية.

٤٠ - وفي إطار مبادرة العلوم البيولوجية الأفريقية، أعدت شبكة الجنوب الأفريقي للعلوم البيولوجية منشورات رائدة. وتم من خلال الشبكة تدريب ٣٠ عالما من المنطقة يدرسون للحصول على شهادات الدكتوراه والماجستير، مع زيادة ملحوظة في عدد العالقات الباحثات. واستفاد ما يزيد على ٣٠٠ مشارك من ١٣ دورة للمهارات الخاصة المتعلقة بتربية الأسماك، وإنتاج الفطر، ونقل التكنولوجيا وتسويقها، وإدارة الملكية الفكرية، وإدارة المشاريع، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة قواعد البيانات، والتواصل العلمي.

حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتمكين المرأة ومشاركة المجتمع المدني

٤١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة تنفيذ الأنشطة المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين. وأنجزت عملية المواءمة بين برنامجها المتعلق بالمساواة الجنسانية والمواضيع العشرة لعقد المرأة الأفريقية من خلال تخصيص الأموال اللازمة لموضوعي صحة الأم والوفيات النفاسية ذوي الأولوية. وقدم الصندوق الإسباني لتمكين المرأة الأفريقية، في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، دعما تقنيا في مجال رصد المشاريع عن طريق توفير التمويل من الأموال المخصصة للمرحلة الأولى. وأتاح ذلك الدعم إكمال ثلاثة مشاريع، ليصبح عدد المشاريع المنجزة ٣٨ مشروعا (من مجموع المشاريع الموافق عليها البالغ عددها ٤٦ مشروعا). وفي إطار الأموال المخصصة للمرحلة الثانية للصندوق، تمت الموافقة على ٣١ مشروعا، بمبلغ إجمالي قدره ٨,٢ ملايين يورو. وشملت مقترحات المشاريع ثلاثة قطاعات ذات أولوية هي التمكين الاقتصادي، وتعزيز المجتمع المدني، وتعزيز المؤسسي.

٤٢ - وسُجل إحراز تقدم في تنفيذ مشروع لإنشاء هياكل لحضانة الأعمال لصاحبات المشاريع الأفريقيات في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وستحصل الهيئتان على مبلغ مليون يورو كحد أقصى لكل منهما خلال المرحلة التجريبية. وأُرسلت الدفعة الأولى من التمويل، وقدرها ١٢٠ ٢٦٣ يورو، إلى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بعد الموافقة على المرحلة الأولى من خطة التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، وقعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والوكالة المعنية بالشراكة الجديدة على اتفاق لتقديم منحة بقيمة مليون يورو فمهدت بذلك الطريق أمام تنفيذ المشروع.

طاء - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٤٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، عززت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران مكانتها بوصفها البرنامج الرائد للاتحاد الأفريقي في مجال الحوكمة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، كان عدد البلدان المنضمة إلى الآلية ٣١ بلدا، وهي: إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وغابون، وغانا، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، ومصر، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا.

٤٤ - وخضعت سيراليون لاستعراض أقران خلال مؤتمر القمة السادس عشر للجنة رؤساء الدول والحكومات المشاركين في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران (المنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران)، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، بلغ عدد البلدان التي خضعت لاستعراض أقران ١٥ بلدا وهي: إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وسيراليون، وغانا، وكينيا، وليسوتو، ومالي، وموريشيوس، وموزامبيق، ونيجيريا. وقطعت بلدان أخرى مراحل مختلفة من عملية الاستعراض، حيث استقبلت جمهورية تنزانيا المتحدة بعثة استعراض قطرية في آذار/مارس ٢٠١٢، وأكملت غابون التقييم القطري الذاتي، فمهدت بذلك الطريق أمام بعثة استعراض قطرية في الربع الأخير من عام ٢٠١٢. واستعرض المنتدى تقارير مرحلية قدمتها أوغندا وبوركينا فاسو والجزائر عن تنفيذ برامج العمل الوطنية.

٤٥ - وبهدف زيادة ملكية الدول الأعضاء وتعزيز الوضع المالي للآلية وكفالة استدامتها، اعتمد المنتدى في مؤتمر القمة السادس عشر الإجراءات التشغيلية الخاصة بالآلية، وشكّل لجنة تضم مراكز اتصال ومستشارين لرؤساء الدول والحكومات بوصفها جزءا من الهيكل الأساسي للآلية. وستشرف اللجنة على المسائل المالية والميزانية المتعلقة بالآلية.

٤٦ - ونقحت الآلية أدائها وصكوكها، بدعم تقني ومالي من شركائها الاستراتيجيين (مصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، لتعزيز أهميتها ومراعاة المسائل الناشئة المتعلقة بالحوكمة، مثل حوكمة المنظمات، وتمويل الأحزاب السياسية، ودور التعليم في الحكم والتنمية، وأفضل الممارسات الدولية والإقليمية. وتبعاً لذلك، اعتمد المنتدى في مؤتمر القمة السابع عشر، في تموز/يوليه ٢٠١٢، استبياناً منقحا رئيسياً يهدف إلى تعزيز زيادة مصداقية عملية الاستعراض القطري ومواصلتها.

ثالثاً - استجابة المجتمع الدولي: الاستفادة من زخم الدعم الدولي من أجل تنمية أفريقيا

ألف - مقدمة

٤٧ - رغم البيئة الجيوسياسية الصعبة والتباطؤ في الاقتصاد العالمي، كان النمو في أفريقيا مرناً، حيث سجلت البلدان الأفريقية الواقعة في جنوب الصحراء معدل نمو قدره ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١١. ورغم أن الزيادة في أسعار السلع الأساسية أدت دوراً مهماً في انتعاش القارة من الركود، فإن التحسن في الأداء الاقتصادي كان أيضاً شهادة على الجهود الهائلة التي تبذلها البلدان الأفريقية لإصلاح اقتصاداتها، ومعالجة النزاعات، وتعزيز الحوكمة. ومع ذلك، ورغم تحسن الأداء، يظل نمو أفريقيا، الذي بلغ ٦,٥ في المائة، أقل بكثير من المستوى الذي كان عليه ما قبل الأزمة، وغير كافٍ للحد من الفقر بشكل ملحوظ.

٤٨ - وسيكون للشراكة العالمية المعززة والمستدامة دور حاسم على خلفية التوقعات الاقتصادية العالمية غير المؤكدة والحاجة إلى تعزيز المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها البلدان الأفريقية في الآونة الأخيرة. فعلى مر السنين، أعلن الشركاء في التنمية عن التزامات تجاه احتياجات التنمية في أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة. وسيكون تنفيذ تلك الالتزامات أمراً حاسماً في مساعدة البلدان الأفريقية على التغلب على تحديات التنمية وإحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برامج الشراكة الجديدة. وظل التقدم المحرز في هذا الصدد محدوداً حتى الآن. فعلى سبيل المثال، ذكرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الالتزام بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية إلى أفريقيا إلى أكثر من الضعف، الذي أعلنته مجموعة البلدان الثمانية في مؤتمر القمة الذي عقده في ٢٠٠٥ في غلينيغلز في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، لم ينفذ إلا نصفه فقط. وفي عام ٢٠٠٩، أطلقت مجموعة البلدان الثمانية في مؤتمر القمة الذي عقده في لاكويلا في إيطاليا، مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي، عبر تخصيص مبلغ ٢٠ بليون دولار للزراعة في البلدان ذات الدخل المنخفض لمساعدتها على عكس التوجه المتسم بالهشاشة المتزايدة للنظم الغذائية والزراعية، ولبلوغ هدف خفض أرقام الجوع والفقر إلى النصف. ولكن، نظراً للأزمة المالية العالمية، فإن البلدان المانحة محجمة عن تقديم الأموال للزراعة، حيث لم تصرف إلا خمس مبلغ الـ ٢٠ بليون دولار.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٢، التزمت مجموعة البلدان الثمانية، خلال مؤتمر القمة الذي عقده في ولاية ماريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية، بالوفاء بالتعهدات المالية المستحقة في إطار مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي. وبناءً على تلك المبادرة، أطلقت مجموعة البلدان الثمانية تحالفاً

جديدا للأمن الغذائي والتغذية، وهي مبادرة طموحة وموجهة نحو تحقيق النتائج، وتهدف إلى تخليص ٥٠ مليون شخص من براثن الفقر خلال السنوات العشر المقبلة عن طريق حشد رؤوس الأموال الخاصة من أجل الزراعة في أفريقيا وتكثيف الاستثمار والتكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية الزراعية. وتعهدت شركات القطاع الخاص باستثمار أكثر من ٣ بلايين دولار في الزراعة في أفريقيا.

٥٠ - ويهدف التركيز بشكل أفضل على قضية الأمن الغذائي، أطلق الأمين العام تحدياً أسماه "تحدي القضاء على الجوع"، وذلك خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتتمثل الأهداف الخمسة الرئيسية لهذا التحدي في ضمان ١٠٠ في المائة من فرص الحصول على الغذاء للجميع طوال العام؛ وإنهاء حالات التقزم بين الأطفال الذين لم يتجاوزوا السنة الثانية من العمر الناجمة عن نقص التغذية خلال فترة الحمل وخلال الأيام الأولى من الحياة؛ وكفالة أن تكون النظم الغذائية مستدامة؛ ومضاعفة إنتاجية أصحاب الممتلكات الصغيرة وإيراداتهم، والحد من هدر الغذاء، سواء لدى المنتج الزراعي بسبب الافتقار إلى وسائل التخزين المناسبة أو بين صفوف المستهلكين. وسيتم إعادة توجيه فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية لكي تركز على هذه المبادرة، مع مواصلة العمل بوصفها منبرا للأمين العام والمنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، لتغطية جميع أبعاد الأمن الغذائي والأمن التغذوي.

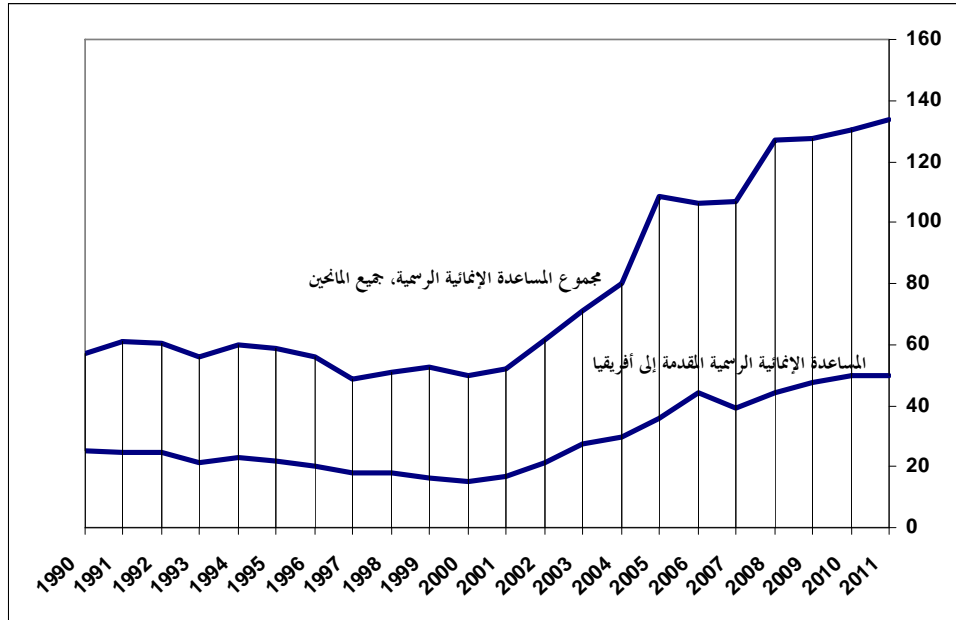
٥١ - وأكد المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التزامهم بالتنفيذ الكامل للتعهدات القائمة، بما في ذلك التعهدات المذكورة في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، والإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١/٦٣، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

باء - المساعدة الإنمائية الرسمية

٥٢ - ذكرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع الجهات المانحة قد ارتفع من ١٢٨,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١٣٣,٥ بليون دولار في عام ٢٠١١. وزادت التدفقات إلى أفريقيا بدرجة متواضعة، من ٤٧,٩٦ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٥٠ بليون دولار في عام ٢٠١١ (انظر الشكل). وظلت حصة أفريقيا من مجموع المساعدات العالمية التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١١ ثابتة تقريباً وبلغت نسبتها ٣٧ في المائة.

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع الجهات المانحة

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة الحالية)



المصدر: تستند هذه المعلومات إلى قاعدة البيانات الشبكية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢.

٥٣ - ورغم الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا منذ عام ٢٠٠٤، فإن دفع المساعدات يظل منخفضاً عن التعهدات المعلنة. فإلى الآن، لم تتلق أفريقيا سوى حوالي نصف الزيادة في التعهدات التي أُعلن عنها في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في غلينيغلز. ويمكن أن يعزى هذا النقص إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية مقارنة بالتعهدات المعلنة من جهة أولى، وإلى حصول أفريقيا على حصة تقل عما كان متوقعاً من مجموع الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية من جهة ثانية.

٥٤ - وفي ضوء التوقعات الضعيفة بشأن المستقبل القريب، يكتسب تنفيذ برنامج فعالية المعونة أهمية أكبر من أي وقت مضى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجهات المانحة والمتلقيّة تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا. وأحرز تقدم كبير في إزالة الشروط التي تقيد المعونة، حيث ذكرت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن ما متوسطه ٨٦ في المائة من المعونة لم يكن مقترناً بأي

شروط. بيد أن التقدم في المجالات الأخرى المذكورة في الإعلان، وأبرزها استخدام النظم القطرية، ظل محدوداً.

٥٥ - وبناء على مبادئ إعلان باريس وخطة عمل أكرا، أعلنت شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال، التي اعتمدت في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، الذي عقد في بوسان، جمهورية كوريا، في عام ٢٠١١، إعادة تأكيد الالتزامات تجاه التعاون الإنمائي الفعال. وكان من أهم نتائج المنتدى الاعتراف بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يقدم مساهمة قيمة للتنمية الدولية بوصفه عنصراً مكملاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والاعتراف بالحاجة إلى إدماج مبادئ فعالية المعونة في مجال التعاون الإنمائي على أساس طوعي. والتزمت الدول المانحة أيضاً بتعزيز المساهمة المتبادلة تجاه بعضها البعض، وتجاه المستفيدين المستهدفين، وتجاه مواطنيها والجهات المعنية الأخرى. ورغم الاعتراف بالتقدم الكبير المحرز، دعا المشاركون إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين النوعية والاتساق والشفافية في الإبلاغ عن إزالة الشروط التي تقيد تقديم المعونة.

جيم - تخفيف عبء الديون

٥٦ - تواصلت الجهود الدولية لمعالجة مشاكل ديون البلدان الأفريقية في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وكذلك على الصعيد الثنائي.

البلدان المستفيدة حالياً والبلدان التي يحتمل أن تستفيد من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون (في حزيران/يونيه ٢٠١٢)

الحالة	البلدان
٢٧ بلداً في مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز	إثيوبيا، وأوغندا، وبنين، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبيريا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر
٣ بلدان في المرحلة الانتقالية (بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز)	تشاد، وجزر القمر، وغينيا
٣ بلدان في مرحلة ما قبل نقطة اتخاذ القرار	إريتريا، والسودان، والصومال

المصدر: صندوق النقد الدولي، حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٥٧ - وعلى النحو المبين في الجدول، بلغ ٢٧ بلدا أفريقيا مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز في حزيران/يونيه ٢٠١٢، ولذا استفادت تلك البلدان استفادة كاملة من برنامج التخفيف من عبء الديون. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٢، استفادت كوت ديفوار من تخفيف عبء الديون بمبلغ ٣,٨٧ بلايين دولار من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى إلغاء الدين الذي أعلن عنه مؤخرا أعضاء نادي باريس. وتبعاً لذلك، ستخفف ديون كوت ديفوار بنحو ٦,٥ بلايين دولار. وبلغت تشاد وجزر القمر وغينيا نقطة اتخاذ القرار وتستفيد حالياً من تخفيف مؤقت لعبء الديون.

٥٨ - وكان عبء ديون البلدان الأفريقية قد انخفض بقدر كبير عبر الجهود العالمية والثنائية المبذولة لمعالجة مشكلة ديون البلدان النامية. وتُظهر بيانات صندوق النقد الدولي أن الديون الخارجية لأفريقيا قد انخفضت من ٧٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٠. وعلى سبيل المثال، انخفضت المبالغ المدفوعة لخدمة الديون بالنسبة للبلدان المستفيدة من برنامج تخفيف عبء الديون بنحو نقطتين مئويتين من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، الأمر الذي أوجد هامشاً مالياً كانت البلدان الأفريقية في أمس الحاجة إليه لتسريع الإنفاق على تدابير الحد من الفقر والاستثمار فيها.

٥٩ - ولكن القدرة على تحمل الدين تعرضت لضغوط نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. فقائمة البلدان الـ ١٩ التي صنفها صندوق النقد الدولي بوصفها تعاني من مديونية حرجية في عام ٢٠١٠ تضم ثلاثة من البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون، وهي جزر القمر وكوت ديفوار وليبيريا. غير أن حالة مديونية تلك البلدان قد تحسنت منذئذ مع انتعاش الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن هشاشة ذلك الانتعاش وأزمة الديون في منطقة اليورو يمكن أن تؤدي إلى تهديد القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل، وزيادة الحاجة إلى التركيز على تحسين القدرة على إدارة الديون في البلدان الأفريقية، وهو أمر حاسم للتوصل إلى إدارة مالية سليمة.

دال - الاستثمار المباشر الأجنبي

٦٠ - استمرت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة إلى أفريقيا في الهبوط الذي تشهده منذ بداية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨. وذكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن التدفقات الواردة قد انخفضت بصورة هامشية من ٤٣,١ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٤٢,٧ بليون دولار في عام ٢٠١١، ويمثل ذلك انخفاضا إضافيا عن مبلغ ٥٢,٦ بليون دولار المسجل في عام ٢٠٠٩. وانخفضت حصة القارة في التدفقات العالمية

من ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١١. وتشكل حالة عدم اليقين التي يمر بها الاقتصاد العالمي خطراً كبيراً على قدرة المنطقة على حشد التدفقات المالية. ومن المحتمل أن يؤدي التأثير السلبي على أسعار السلع الأساسية، بالإضافة إلى تزايد حرص المستثمرين على تجنب المخاطر، إلى مزيد من خفض التدفقات المالية إلى أفريقيا.

٦١ - وتفاوت الأداء بين مختلف المناطق دون الإقليمية، مع انخفاض التدفقات الواردة إلى شمال أفريقيا ووسطها، وارتفاعها في سائر الأماكن الأخرى. وذكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن القطاع الأولي قد حصل على نصيب الأسد (٤٣ في المائة) من التوزيع القطاعي للتدفقات الواردة، يليه قطاع الصناعة التحويلية (٢٩ في المائة) وقطاع الخدمات (٢٨ في المائة). ولكن حين النظر إلى الأمر في إطار زمني أطول، فإن الأهمية النسبية للقطاع الأولي تبدو في تراجع.

٦٢ - ونظراً للتراجع الذي يطرأ مع مرور الوقت على الأهمية النسبية للشركاء التقليديين بوصفهم مصادر للاستثمار، عززت البلدان الناشئة مواقعها مع تحقيق زيادة مطردة في حصتها في التدفقات الواردة إلى أفريقيا. ففي عام ٢٠١١، استثمرت في أفريقيا عدة بلدان ناشئة، بما فيها الصين والهند والإمارات العربية المتحدة. وهؤلاء المستثمرون وغيرهم منجذبون بصورة متزايدة إلى القارة بسبب مواردها الطبيعية الوفيرة وفرص الربح التي يوفرها تزايد دخل المستهلكين وعددهم. وعلاوة على ذلك، بذلت البلدان الأفريقية جهوداً كبيرة لإصلاح اقتصادها وخلق بيئة ملائمة للأعمال. ووفقاً لما ذكر في التقرير السنوي الصادر في عام ٢٠١٢ عن البنك الدولي بعنوان "ممارسة الأعمال"، ورد اسم ١٣ بلداً أفريقياً في قائمة البنك الدولي لأفضل ١٠ بلدان مطبقة للإصلاحات على مدى السنوات الخمس الماضية. وتبعاً لذلك، توجد عدة بلدان أفريقية يمكن أن تقارن إيجابياً بالأسواق السريعة النمو في مناطق أخرى في ترتيب البنك الدولي للبلدان بحسب معيار "سهولة ممارسة الأعمال".

هاء - التجارة

٦٣ - رغم أن المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أكد مجدداً على أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على قواعد قانونية، لم يُحرز أي تقدم في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا التي تؤثر في أفريقيا، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق الزراعية والإعانات. وأطلقت منظمة التجارة العالمية برنامج عمل لتحسين عملية انضمام أقل البلدان نمواً، الأمر الذي سيعود بالنفع على العديد من البلدان الأفريقية، بما فيها إثيوبيا، وسان توم

وبرينسيبي، والسودان، وغينيا الاستوائية، وليبيريا. ورغم مرور عقد من الزمان منذ بدء برنامج الدوحة الإنمائي، فإن احتتامه ما زال أمرا بعيد المنال.

٦٤ - وأكدت مجموعة البلدان الثمانية، في مؤتمر القمة الذي عقدته في عام ٢٠١٢، أهمية التجارة القوية بوصفها محركا هاما للتنمية القوية والمستدامة والمتوازنة، وتعهدت بالامتناع عن اتخاذ تدابير حمائية، وحماية الاستثمارات، ومواصلة الجهود الثنائية والجماعية والمتعددة الأطراف على نحو يتماشى مع إطار منظمة التجارة العالمية ويدعمه.

٦٥ - وبين الاستعراض العالمي الثالث لمبادرة "المعونة لصالح التجارة"، الذي أجري في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أن التقدم كان جاريا في مسار تعزيز القدرات المتصلة بالتجارة في بعض من البلدان الأكثر فقرا في العالم. وأشار الاستعراض إلى أن البلدان الأفريقية كانت تتعاون على نحو متزايد مع شركائها في التنمية، وتبعا لذلك، كانت تحشد موارد أكبر للحصول على المعونة لصالح التجارة. وما فتئت البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، تحرز تقدما في دمج التجارة في المسار الرئيسي لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت الموارد العالمية المخصصة للمعونة لصالح التجارة إلى ٤٠,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ (وهي آخر سنة تتوافر بشأنها بيانات)، وتمثل أفريقيا ٤٠ في المائة منها (١٧ بليون دولار). وقد وُجّه الجزء الأكبر منها للهياكل الأساسية الاقتصادية ودعم بناء القدرة الإنتاجية.

واو - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٦ - ظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب مهما للتنمية أفريقيا، ومكملا للتعاون بين الشمال والجنوب. واعترف المنتدى الرابع الرفيع المستوى حول فعالية المعونة بدور التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه قوة دافعة رئيسية للتعاون الإنمائي. وواصلت جهود التكامل الإقليمي والتعاون مع البلدان النامية دعم التحول الاقتصادي في أفريقيا.

٦٧ - وتواصلت خلال الفترة قيد الاستعراض أنشطة التعاون بين أفريقيا وكبار الاقتصادات الناشئة الشريكة في التنمية، مثل البرازيل والصين والهند. واتخذت حكومة البرازيل خطوات نحو إقامة تحالف استراتيجي مع أفريقيا في مختلف القطاعات وذلك بدعم من مصرفها الوطني الإنمائي. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، نظم المصرف الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حلقة دراسية حول الاستثمار في أفريقيا وفرص التعاون الاقتصادي وتحدياته وأدواته. وعقدت تلك الحلقة الدراسية في ريو دي جانيرو، وجمعت نخبة أوساط الأعمال والأوساط السياسية في البرازيل، وممثلين رفيعي المستوى من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، والمؤسسات الأفريقية. وأعلن خلال الحلقة الدراسية عن إنشاء صندوق

خاص لتمويل مشاريع التنمية جنبا إلى جنب مع الجهات المقرضة المتعددة الأطراف مثل مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي.

٦٨ - وظهر التزام الصين تجاه أفريقيا من خلال التبرعات. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تبرعت الصين بمركز للمؤتمرات ومجمع مكاتب للاتحاد الأفريقي، إلى جانب مبلغ ٦٠٠ مليون يوان لأنشطة الاتحاد على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، عمقت الصين شراكتها الاستراتيجية مع أفريقيا في المؤتمر الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي. وقدمت الصين تعهدات للسنوات الثلاث المقبلة في خمسة مجالات رئيسية، بما في ذلك تعهد بتوفير ائتمان بقيمة ٢٠ بليون دولار للدول الأفريقية لتطوير الهياكل الأساسية، والزراعة، والصناعة التحويلية، والمؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم. وسيعزز ذلك تيسير التجارة البينية في منطقة أفريقيا، فضلا عن السلام والأمن والتنمية. وتعهدت الصين أيضا بتشجيع الصداقة بين الشعبين، وتنفيذ برنامج لرعاية المواهب الأفريقية يهدف إلى تدريب ٣٠ ٠٠٠ شخص في مختلف القطاعات، وتقديم ١٨ ٠٠٠ منحة دراسية حكومية، وإرسال ١ ٥٠٠ عامل طبي إلى القارة، وتنفيذ مشاريع لتوفير مياه الشرب المأمونة.

٦٩ - وكثفت الهند تعاونها مع التركيز على التعليم وبناء القدرات. وتعهدت الهند، في إطار عملية منتدى الهند وأفريقيا، بتطوير ٨٠ مؤسسة لبناء القدرات. وتشمل هذه المبادرات معهدا للتجارة الخارجية، ومعهدا للتخطيط والإدارة في مجال التعليم، ومعهدا لتكنولوجيا المعلومات، ومركزا متوسط المدى للتنبؤ بالطقس، وتقديم الدعم لمعهد علوم الحياة والأرض التابع لجامعة البلدان الأفريقية، ومعهدا للزراعة والتنمية الريفية، وأكاديمية للطيران المدني. وقد وفرت برامج المساعدة الإنسانية المعونة الغذائية والرعاية الطبية والتحويلات النقدية لدعم البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، بلغ عدد المنح الدراسية المقدمة إلى طلاب أفريقيين ٥١٦ منحة، ومن المقرر أن يرتفع هذا الرقم إلى ٩٠٠ منحة بنهاية عام ٢٠١٢. وتزايد التعاون الأكاديمي، مع إنشاء كراسٍ جامعية لتشجيع الدراسات الهندية في بلدان مثل جنوب أفريقيا وموريشيوس ونيجيريا.

زاي - مشروع قرى الألفية

٧٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مشروع قرى الألفية تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ١٠ مواقع في بلدان أفريقية في جنوب الصحراء الكبرى. ويعمل المشروع مع القرى، مستعينا بالتطورات الجديدة في العلم والتكنولوجيا، لوضع وتيسير خطط

عمل مستدامة يحددها المجتمع المحلي وتتلاءم مع الاحتياجات المحددة الخاصة للقرى وتكون مصممة لتحقيق الأهداف.

٧١ - وتشير التقارير المرحلية التي نشرت بعد السنوات الخمس الأولى من بدء العمليات إلى أن المشروع يحرز تقدماً نحو تحقيق الأهداف. ففي قطاع الزراعة، أدى توفير البذور والأسمدة المحسنة، إلى جانب تدريب المزارعين، إلى زيادة غلات المحاصيل إلى مثليها على الأقل في السنوات القليلة الأولى من المشروع. وفي المقابل، تراجعت مستويات نقص التغذية المزمن. وفي مجال التعليم، زادت مستويات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وانخفضت نسبة عدد التلاميذ إلى عدد المعلمين. وتحقق تقدم هام في خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات. والإنجازات التي تحققت في القطاع الصحي تُعزى جزئياً إلى بناء العيادات وتجديدها، وتوفير مستويات مناسبة من الموظفين والمعدات، بما في ذلك المياه والكهرباء والأدوية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت سيارات الإسعاف، وتوفر شبكة تغطية للهواتف النقالة، والطرق المحسنة، على تعزيز النظام الصحي. ووفرت الرعاية الصحية الأولية بشكل مجاني في نقاط الخدمات في جميع المواقع. ويطبق هذا المشروع أيضاً نظاماً يوفر مرشدين صحيين مجتمعيين مدربين ويعملون مقابل أجر. وحققت المجتمعات المحلية مكاسب في تحسين الحصول على الهياكل الأساسية من خلال الشراكات مع الحكومات والقطاع الخاص. وبدأت الابتكارات من قبيل أجهزة أنظمة الطاقة الشمسية الموزعة على شبكة من العدادات، ومواقد الطهي المحسنة، وتكنولوجيا المعلومات المستندة إلى الهواتف النقالة، تساهم في تقديم خدمات أفضل وتوفير فرص جديدة للنمو في المجتمعات المحلية. وتم تركيب مئات الكيلومترات من أنابيب المياه في جميع القرى، لتوفير مراكز توزيع المياه المأمونة على مقربة من عشرات الآلاف من المنازل.

٧٢ - وشُرع في تطبيق نموذج المفهوم المستمد من هذا المشروع على برامج وطنية في عدة بلدان. وتُعمم الدروس المستفادة من هذا المشروع لتكون جزءاً من الاتجاه السائد في السياسات الوطنية، وتستخدم عدة حكومات إطار المشروع لرفع مستوى سياسات التنمية الريفية المتكاملة على الصعيد الوطني.

رابعاً - الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة

ألف - لمحة عامة

٧٣ - تقدم منظومة الأمم المتحدة إسهاماً مهماً بوصفها إحدى الركائز الرئيسية للدعم الدولي المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويتخذ الدعم الذي تقدمه الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية طائفة متنوعة من الأشكال تتراوح بين المساعدة التقنية، وبناء القدرات، والتمويل، والدعوة، والعمل المعياري. ويتضمن أحدث تقرير سنوي مقدم من الأمين العام إلى لجنة البرنامج والتنسيق بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2012/5) معلومات تفصيلية عن طبيعة ونطاق الدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة خلال العام الماضي.

٧٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، في إطار الاحتفال بالذكرى العاشرة للشراكة الجديدة، اضطلع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، مع غيره من هيئات الأمم المتحدة، بدور رئيسي في زيادة التوعية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني بشأن إنجازات الشراكة الجديدة. وشمل ذلك تنظيم أسبوع مخصص للشراكة الجديدة خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة بهدف تعزيز الشراكات دعماً لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

باء - تعزيز آلية التنسيق الإقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامجها المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ونظام المجموعات

٧٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني والمؤسسي للشراكة الجديدة. وواصلت الكيانات التابعة لها مواءمة أنشطتها مع أولويات الاتحاد الأفريقي من خلال وضع الصيغة النهائية لخطط عمل مجموعة آلية التنسيق الإقليمية. وأحرز أيضاً تقدم كبير في إنشاء آليات التنسيق دون الإقليمية، ولا سيما تلك المعنية بشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، التي أطلقت في إطار لقاء عقد قبل بدء الدورة الثانية عشرة لآلية التنسيق الإقليمية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٧٦ - ومن الإنجازات الرئيسية التي حققتها الآلية، توسيع نطاق الدعم المقدم لخدمة مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي، من خلال تنفيذ برامج مختلفة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وبرنامج تنمية الهياكل الأساسية

في أفريقيا، وفي تعميم مراعاة القضايا الشاملة مثل المسائل الجنسانية، والعمالة، في أعمال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في أفريقيا.

٧٧ - وانتهت أمانة الآلية، المشكّلة بصورة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من تمرين يهدف إلى مساعدة وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها على وضع برنامج عمل متعدد السنوات للوكالة المعنية بالشراكة الجديدة، وهي مهمة ضرورية لدعم تحولها من دورها السكرتاري السابق إلى دور وكالة تقنية تابعة للاتحاد الأفريقي. وتنفيذ برنامج العمل جارٍ الآن.

٧٨ - وأحرزت الآلية في دورتها الثانية عشرة تقدماً كبيراً في تنفيذ برنامج يستغرق ١٠ سنوات لبناء القدرات في الاتحاد الأفريقي. وسعى المشاركون إلى توضيح مفهوم بناء القدرات ونظروا في مشروع برنامج عمل شامل. وقُدِّمت توصيات حول وضع آلية فعالة لرصد برنامج العمل وتقييمه. ولتعزيز التماسك والتآزر، تم التشديد على أن الحاجة إلى الموارد المالية لتنفيذ خطط العمل تشكل تحدياً رئيسياً. ولتيسير تنفيذ أنشطة بناء القدرات دعماً للاتحاد الأفريقي، تم وضع الصيغة النهائية لبرنامج عمل شامل لمنظومة الأمم المتحدة يحدد المجالات ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، والدعم المحدد الذي يُنتظر أن تقدمه مجموعات الآلية وأطرها التسعة لرصد وتقييم تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات.

٧٩ - وواصلت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، المعنية بأفريقيا، برئاسة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، توفير إطار فعال لكيانات منظومة الأمم المتحدة لتبادل الخبرات والتجارب. وشاركت فرقة العمل بنشاط في مجموعة من الأنشطة من بينها إعداد تقارير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة، وعن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وفي عملية التشاور حول إنشاء آلية رصد لاستعراض الالتزامات المتعلقة باحتياجات التنمية في أفريقيا.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٠ - أحرزت الدول الأفريقية تقدماً جيداً في تنفيذ الأولويات القطاعية للشراكة الجديدة، ولا سيما في مجالات الحوكمة، والهياكل الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والزراعة، بينما أحرز المجتمع الدولي تقدماً فيما يتعلق بتخفيف عبء الديون وتوفير المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة لصالح التجارة. ومع دخول الشراكة الجديدة عقدها الثاني، ومواصلة التقدم في مرحلة التنفيذ، فإن تلبية احتياجات التنمية

في أفريقيا وتنفيذ برنامج الشراكة الجديدة على نحو فعال وكامل يقتضيان التحلي بحزم واضح وبأهلية القيادة لتحويل المثل العليا لمؤسسي الشراكة الجديدة ورؤيائهم لها إلى إجراءات سياسية وحقيقية واقعة.

٨١ - ورغم الجهود الرامية إلى تعزيز تطوير الهياكل الأساسية الوطنية والإقليمية في أفريقيا، فإن العجز الهيكلي في الهياكل الأساسية لا يزال يشكل عائقاً خطيراً في وجه النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وللتغلب على ذلك، ينبغي للبلدان الأفريقية الحفاظ على الاتجاه نحو زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية من خلال تخصيص المزيد من الموارد، ومواصلة عمليات الإصلاح التنظيمي وتعزيز المبادرات العابرة للحدود في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وينبغي لها أيضاً مواصلة تحسين قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي، والوكالة المعنية بالشراكة الجديدة، والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٨٢ - ويجب على الحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية بذل الجهود لزيادة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار للاستفادة بصورة كاملة من التقدم، بما في ذلك عبر زيادة القيمة المضافة على الموارد الطبيعية، وخلق فرص العمل، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٣ - وأحرز تقدم في الجهود المبذولة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من خلال تعزيز السياسات الاجتماعية وسن قوانين لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في أفريقيا. ورغم تلك التحسينات، فإن التحديات والقيود ما زالت قائمة، بما في ذلك ظروف سوق العمل التي تقيّد حصول المرأة على العمل، والعوائق الاجتماعية والثقافية التي ما زالت تشكل عقبة رئيسية أمام مشاركة المرأة، التي تواجه خطر فقدان الدخل والعمل. ووفقاً لما شدد عليه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يجب على أفريقيا وشركائها في التنمية إيلاء الأولوية لاتخاذ تدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع ميادين المجتمع. وينبغي للبلدان الأفريقية مواصلة اتخاذ التدابير لتعزيز التكافؤ بين الجنسين في السياسات وصنع القرارات، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالإصلاح الدستوري.

٨٤ - ونظراً لأهمية الزراعة في تنمية القارة وكفالة الأمن الغذائي والتأهب لمواجهة الأزمات الغذائية في المستقبل، يجب على الدول الأفريقية إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية لأغراض التنمية الزراعية، وتجاوز هدف ٦ في المائة من النمو في القطاع الزراعي.

٨٥ - ورغم التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية على صعيد الحوكمة، فإن المجال المتبقي للتحسين ما زال كبيراً. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تتخذ خطوات لمواصلة تحسين الحوكمة الاقتصادية والسياسية. وينبغي للبلدان التي خضعت لاستعراض الأقران أن تنفذ بشكل كامل التوصيات الواردة في برامج العمل الوطنية، مع الاستعانة، عند الاقتضاء، بدعم من شركائها في التنمية.

٨٦ - وحصة أفريقيا من السوق الزراعية العالمية ضئيلة للغاية، وقد تقلصت أكثر في السنوات الأخيرة. وفي هذا السياق، ينبغي للشركاء في التنمية اتخاذ خطوات جريئة ليختتموا بنجاح المفاوضات التجارية ذات الجوانب المتعلقة بالتنمية، التي يمكن أن تحد من الإعانات المشوهة للتجارة فيما يخص المنتجات الزراعية، وتزيد فرص وصول المزارعين الأفريقيين إلى الأسواق، وتخفيض أو تلغي الحواجز أمام التجارة على الصعيدين الوطني والعالمي.

٨٧ - ومن الممكن تحقيق مكاسب إثمائية هائلة في أفريقيا إذا حوّل المجتمع الدولي تعهداته إلى نتائج. وفي مجال المساعدة الإثمائية، ينبغي للشركاء في التنمية، حسبما أُكِّد في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أن ينفذوا تعهداتهم المتعلقة بالمساعدة الإثمائية الرسمية وأن يفوا بالوعود التي قطعوها على أنفسهم في إطار شراكة بوسان للتعاون الإثمائي الفعال.

٨٨ - ومع أن بعض البلدان الأفريقية قد استفادت من تخفيف كبير في عبء الديون، فإن الحاجة تقتضي توسيع نطاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون لتشمل البلدان الأفريقية التي ليست بلداناً فقيرة مثقلة بالديون، مثل البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل، لأن تأثير الأزمة التي تمر بها منطقة اليورو وتباطؤ الانتعاش الاقتصادي العالمي يمكن أن يعرض للخطر قدرتها على تحمل الديون أو أن يقلص قدرتها على تعبئة الموارد.

٨٩ - وتماشياً مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق)، التي ذكر فيها أن الاقتصاد الأخضر يعتبر أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تزيد دعمها لتنفيذ سياسات النمو الأخضر في أفريقيا. ويمكن لها، تحقيقاً لتلك الغاية، أن تضع استراتيجيات استثمارية لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد أخضر.